

الشريف يطلع وفد الأمم المتحدة على التحضيرات للانتخابات القادمة

بحث تعاوناً دولياً في المجال الانتخابي



التمكن بين

EMPOWERMENT



نشرة نصف شهرية تصدرها الإدارة العامة لشؤون المرأة في اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - العدد (4) 2009/2/15 م

الشريف يجدد ترحيب اليمن بأي رقابة دولية على الانتخابات النيابية المقبلة



والاستفتاء استشارياً وفنياً ولوجسيتها بما يمكنها من تنفيذ المهام المناطة بها على الوجه الأمثل. مشيدة بشفافية اللجنة في تنفيذها لكافة الإجراءات المتعلقة بالعملية الانتخابية. واستعرض اللقاء أوجه الدعم الفني والاستشاري واللوجستي التي يمكن أن تقدمها مؤسسة (اليفس) للجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، في مجال البناء المؤسسي والتأهيل والتدريب وتعزيز مشاركة المرأة في العملية الانتخابية. وكذا الخطوات التي قطعتها اللجنة في الإعداد والتحضير للانتخابات النيابية التي ستجري في السابع والعشرين من إبريل المقبل، ونتائج عملية مراجعة وتعديل جداول الناخبين، وعملية الفحص والمراجعة والمطابقة الآلية لأسماء وبيانات وصور الناخبين. حضر اللقاء سلطان حاجب أمين عام اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء والهام عبد الوهاب مدير عام شؤون المرأة في اللجنة

جدد رئيس اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء خالد عبد الوهاب الشريف ترحيب اليمن بأي رقابة دولية على الانتخابات النيابية المقبلة التي ستجري في السابع والعشرين من إبريل القادم. وأشار الشريف، خلال استقباله مدير برامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمؤسسة الدولية للانتخابات (اليفس) السيدة ماجي سالم، إلى أن اللجنة العليا للانتخابات ستوفر كافة التسهيلات للمراقبين، بما يمكنهم من تنفيذ مهامهم الرقابية على كافة مجريات العملية الانتخابية. وثن رئيس اللجنة العليا للانتخابات التعاون والشراكة القائمة بين اللجنة ومؤسسة (اليفس) مؤكداً حرص اللجنة على استمرار هذا التعاون بما شأنه تعزيز وتطوير العملية الديمقراطية والانتخابية في اليمن. من جانبها أكدت مدير برامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمؤسسة (اليفس) استممرار وتواصل دعم مؤسسة (اليفس) للجنة العليا للانتخابات

الإدارة العامة للمرأة في اللجنة العليا للانتخابات في أعمال التصاميم والتنسيق وتنفيذ البرامج التي تتناول مسائل النوع الاجتماعي. وأشاد رئيس اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، بالتعاون والشراكة القائمة بين اليمن وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المجال الانتخابي، مشمناً كافة أشكال الدعم الانتخابي المقدم لليمن من الدول الصديقة والمنظمات المانحة من خلال مشروع الدعم الانتخابي الدولي للجنة العليا للانتخابات عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. حضر اللقاء عضو اللجنة العليا للانتخابات، رئيس قطاع العلاقات الخارجية الدكتور جعفر باصالح، وعضو اللجنة العليا للانتخابات، رئيس قطاع الشؤون الفنية والتخطيط، الدكتور محمد السباني. هذا وقد قامت نائب المدير القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكبير خبراء مشروع الدعم الانتخابي الدولي ومدير عام المشروع بزيارة إلى قطاع الشؤون الفنية والتخطيط اطلعوا خلالها على سير أعمال اللجان الفنية، وخاصة ما يتعلق بتنفيذ عملية الإدخال الآلي الإلكتروني لبيانات الناخبين، وفحص السجل الانتخابي المصور لرصد أية حالات تسجيل مخالفة للقانون، والمكررين.



بحث رئيس اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء خالد عبد الوهاب الشريف مع نائب المدير القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي السيدة دينا عساف وكبير خبراء مشروع الدعم الانتخابي الدولي السيدة خديجة ميرو ومدير عام المشروع شريف شاكر الترتيبات المتعلقة ببدء تنفيذ المشروع البالغ تكلفته ثلاثة ملايين و ٧٠٠ الف يورو.

الافتتاحية

تحتفل بلادنا في ٨ مارس القادم باليوم العالمي للمرأة وكانت قبلها قد احتفلت كسائر بلدان العالم الحر بمرور ٦٠ عاماً على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي تمثل حقوق المرأة والقضاء على التمييز ضدها مكانة محورية فيه خصوصاً في مجتمعنا الذي كفلت فيه منظومة القيم الدينية والاجتماعية حقوق الإنسان، فتلاشت في ظلها أشكال التمييز الأخرى العرقية والمذهبية والدينية انطلاقاً من قدسية الآية الكريمة ((يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم))، والتوجيه النبوي الشريف ((كلكم لادم وادم من تراب))، وجاء العرف متسقاً مع التوجيه الإلهي وصوت الثقافة الشعبية، متسقاً مع النص المقدس ساخرًا من التمييز في كثير من النصوص الشعبية اليمنية..

ولم يكن التمييز ضد النوع الاجتماعي استثناءً في عقيدتنا أو موروثنا الثقافي، فنحن من الشعوب القليلة التي تولت فيها المرأة الحكم في الجاهلية والإسلام، وحفلت كتب تاريخنا بصور مشرقة برزت فيها المرأة اليمنية إلى جوار أخيها الرجل حاكمة عالمة وسياسية محنكة وزعامة اجتماعية ولم يستنكف اليمني أن يبني للمرأة الناسكة ما بناه للرجل الزاهد من قباب ومزارات.. والتوجه العام للدولة نحو حماية حقوق المرأة على غرار أخيها الرجل وفي مقدمتها التمكين السياسي للمرأة، إن على صعيد التشريعات أو على صعيد الترجمة العملية لتلك القوانين من خلال جهود اللجنة العليا للانتخابات العامة والاستفتاء وغيرها من المؤسسات الدستورية الأخرى ينصب في ذلك السياق لقيمنا وأعرافنا العريقة.

إننا بهذا التوجه وتكثيف الجهود من أجل التمكين السياسي للمرأة نواجه مفاهيم وافدة لا جذور لها في عقيدتنا السمحة ولا في موروثنا الاجتماعي الأصيل تحاول أن تكتسب مشروعية الوقوف عائقاً أمام تواصلنا بالإشراق الحضاري لموروثنا والتفاعل الإيجابي مع واقعنا والمثمر مما حولنا والاستفادة من كل الطاقات الخلاقة في العمل لمستقبلنا.

أمام المرأة اليمنية حتى إبريل القادم أن تثبت إصرارها على التمسك بحقوقها السياسية التي كفلتها التشريعات والقوانين وانتصارها لموروثها التاريخي العريق والانتماء ليمن متقدم ديمقراطي حديث، ونأمل أن يتجلى كل ذلك من خلال إعداد طلبات الترشيح لعضوية مجلس النواب التي ستتقدم بها المرأة اليمنية.

د. جعفر باصالح

عضو اللجنة العليا للانتخابات العامة والاستفتاء
رئيس قطاع العلاقات الخارجية

اللجنة الوطنية للمرأة

تناشد الأحزاب دعم ترشيح المرأة للانتخابات المقبلة

وأكدت اللجنة الوطنية للمرأة في بيانها تمسكها بنظام الحصص الكوتا وقدمت مقترحات تضمن إجراءات عاجلة وأنية وأخرى نظامية ودائمة بما يضمن وصول النساء بما لا يقل عن ١٥ بالمائة من العضوية في مجلس النواب. وتضمنت المقترحات العاجلة بأن تتفق الأحزاب والتنظيمات السياسية على إعلان ميثاق شرف يقضي بترشيح نسبة من النساء في القوائم التي ستقدمها تلك الأحزاب للترشيح لعضوية مجلس النواب بما يكفل وصول النساء بما لا يقل عن ١٥ بالمائة من العضوية في مجلس النواب. في حين تضمنت مقترحات اللجنة بشأن الإجراءات النظامية الدائمة المطلوب انتهابها لتأطير نظام الحصص (الكوتا)، أن يتم إضافة مواد قانونية إلى قانون الانتخابات والاستفتاء وقانون الأحزاب والدستور وبرامج التنظيمات السياسية، تلزم الأحزاب والتنظيمات السياسية برفع قوائم مرشحيها للانتخابات متضمنة ترشيحات بما لا يقل عن ١٥ بالمائة من النساء، وتحويل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء بإعادة قوائم المرشحين إلى الأحزاب والتنظيمات السياسية في حالة عدم تضمينها ما لا يقل عن ١٥ بالمائة من النساء المرشحات. وأقرت اللجنة إضافة مادة دستورية تعطي للنساء حق التعيين أو الانتخاب في مجلس النواب ومجلس الشورى من خلال زيادة عدد مخصص لها بحيث لا يقل عدد المقاعد عن خمسين عضواً.

أهابت اللجنة الوطنية للمرأة بكافة الأحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن دعم قضايا المرأة على كافة الأصعدة وفي مقدمتها التمكين السياسي للمرأة وحققها في ترشيح نفسها في الانتخابات النيابية القادمة. وقالت اللجنة في بيان مناشدة صادر عنها أمس « لقد حظيت المرأة اليمنية منذ إعادة تحقيق الوحدة المباركة وقيام الجمهورية اليمنية في الـ ٢٢ مايو ١٩٩٠ م باهتمام كبير من الأحزاب على الساحة الوطنية بدءاً بتحديث المنظومة التشريعية والقانونية وتطويرها بما يكفل للمرأة حقوقها التي جاءت بها شريعة الإسلام وتضمنتها المواثيق الدولية». واستهلّت اللجنة البيان بتوجيه الشكر والتقدير باسم المرأة اليمنية لرؤساء وأمناء عموم الأحزاب والتنظيمات السياسية على جهودهم المخلصة والتبليّة في دعم قضايا المرأة على كافة الصعد وفي مقدمتها التمكين السياسي للمرأة. وأشارت اللجنة إلى أن البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية جاءت مكرسة على الاهتمام بقضايا المرأة وتجاوز واقع المشاركة السياسية للمرأة المثقل بالموروث التقليدي الذي كرس ثقافة التمييز ضدها وبقائها خارج دائرة اهتمام تلك الفعاليات السياسية.. واستدركت اللجنة قائلة: «إلا أن تلك البرامج والجهود ما تزال حبيسة الجدل الفقهي والاطر النظرية الأمر الذي انعكس سلبياً على واقع المرأة رغم أنها تشكل ٤٩ بالمائة من تعداد السكان».

الهام عبد الوهاب تبحث مع

المفوضية الأوروبية خبيراً

الكوتا في الانتخابات القادمة

بحث مدير عام المرأة في اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء في مكتبها مع مفودة المفوضية الأوروبية السيدة / أيديا أرينشيا إمكانية دعم المرأة في الانتخابات النيابية القادمة وزيادة نسبة تمثيل النساء في مقاعد البرلمان.

واستعرضت الأخت الهام عبد الوهاب في اللقاء خطة وبرامج وأنشطة إدارة شؤون المرأة والمهام التي تضطلع بها الإدارة في قضية التمكين السياسي للمرأة وفتح حوارات مع الأطراف للعمل على إيصال النساء إلى المجالس المنتخبة. من جانبها أعربت خبيرة الاتحاد الأوروبي عن موقف المفوضية الداعم لنظام الحصص (الكوتا) في الانتخابات والمشاركة السياسية للمرأة في العملية الانتخابية كآلية عالمية مسنودة بالتزامات دولية جدير الأخذ بها في عملية التنمية، مبدية أسفها الشديد لعدم وجود ضمانات حقيقية وجادة حتى الآن لتطبيق هذا النظام وإمكانية استفادة النساء منه حضر اللقاء السيد / اليساندرو بارزيلي مستشار في الاتحاد الأوروبي.

أنت نصف هذا المجتمع فكوني نصف قيادته